الأمم المتحدة

S/2016/945

مجلس الأمن

Distr.: General
11 November 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إليكم من النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، إيفيكا داتشيتش، بشأن بعض التطورات الأخيرة التي وقعت في المقاطعة الصربية الجنوبية كوسوفو وميتوهيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميلان **ميلانوفيتش**

291116 251116 16-19879 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

يشرفني أن أتوجه إليكم، باسم حكومة جمهورية صربيا، وأن أوجه انتباهكم إلى سلسلة من الأحداث وقعت مؤخرا في المقاطعة الصربية الجنوبية كوسوفو وميتوهيا، الخاضعة للإدارة المؤقتة لبعثة تابعة للأمم المتحدة، وتتعلق بسن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا للقانون بشأن تريبتشا (رقم 05/L-120).

وكما تعلمون، في عام ١٩٩٩، تولت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الإشراف على إدارة مجموعة شركات تريبتشا أ. د. (Trepča AD) للتعدين والصناعات المعدنية والكيميائية. ونقلت البعثة حقوق إدارة مجموعة تريبتشا إلى وكالة كوسوفو الاستئمانية، التي أنشأتها البعثة ذاتها في عام ٢٠٠٢. وفي أعقاب إعلان بريشتينا غير القانوني والانفرادي للاستقلال في عام ٢٠٠٨، أنشئت وكالة الخصخصة في كوسوفو. وتولت مهام وكالة كوسوفو الاستئمانية، الأمر الذي لم توافق عليه، حتى الآن، البعثة، الكيان المسؤول عن تعيين إدارة الفرع الشمالي لمجموعة تريبتشا (”فرع تريبتشا الشمالي“).

وينتهك سن القانون المذكور أعلاه المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. وينص هذا الإطار صراحة على أن سلطة إدارة الممتلكات العامة والمملوكة للدولة وللمجتمعات المحلية، وفقا للتشريعات ذات الصلة بالبعثة، وكذلك تنظيم المؤسسات العامة وتلك المملوكة للمجتمعات المحلية، هي من الصلاحيات المسندة إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دون غيره.

ويمثل هذا القانون تهديدا خطيرا للاستقرار في المنطقة وعقبة أمام التنمية الاقتصادية، في حين أن هذا الاستقرار وهذه التنمية مبدآن مكرسان في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإجراءات بريشتينا هذه التي تشجع جوا يسود فيه فرض الأشياء من جانب واحد، وفرض الأمر الواقع، والإنذارات النهائية بدلا من حل المسائل المعلقة عن طريق الحوار بهدف إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف المعنية، على نحو ما جرى في السابق، ليست في مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين على الإطلاق. ويقوض هذا العمل غير القانوني أيضا التنمية الاقتصادية للمقاطعة، لأن القانون ينص على حل فرع تريبتشا الشمالي، الذي هو أساس البقاء للصرب في هذا الإقليم وأساس التنمية الاقتصادية، في المقام الأول، لبلديات

كوسوفسكا ميتروفيتشا، وزفيتشان، وليبوسافيتش وزوبين بوتوك، وكذلك نوفو بردو، وغراتشانيتسا.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أنه من خلال القيام بهذا الإجراء، قد تجاوزت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا بصورة سافرة ولايتها بمصادرة الممتلكات الخاصة لمجموعة تريبتشا مباشرة، على حساب مالكيها/أصحاب المصلحة فيها، ودائنيها، والموظفين فيها، وفي انتهاك لمبادئ القانون الدولي التي تحظر هذا الشكل من أشكال المصادرة. وتتعارض هذه الإجراءات أيضا مع العديد من الصكوك الدولية التي تضمن الحق في التمتع السلمي بالملكية، وتحظر التمييز، وتكفل المساواة أمام القانون، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي.

وأشدد على أن المؤسسات المؤقتة سنت هذا القانون دون إشراك البعثة ودون استشارة سواء مالكي مجموعة تريبتشا/أصحاب المصلحة فيها، أو ممثلي البلديات التي توجد مناجمها ومنشآتها فيها، أو ممثلي الصرب داخل المؤسسات المؤقتة، أو إدارة وموظفي فرع تريبتشا الشمالي.

ويؤدي هذا الإجراء الانفرادي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إلى انعدام الأمن القانوني، الذي قد يهدد تهديدا كبيرا الحالة الأمنية الهشة في كوسوفو وميتوهيا. ومن دواعي القلق الشديد أن هذا القانون يسبب خللا دائما في التنمية الاقتصادية المستدامة، التي يهدد غيابها بصورة مباشرة البنية العرقية للمجتمعات المحلية الصربية في المقاطعة.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن التقارير عن أعمال البعثة والحالة في الإقليم تُستعرض بانتظام في جلسات مجلس الأمن، نطلب إليكم أن تقوموا، بصفتكم رئيس المجلس، بإبلاغ الدول الأعضاء بشأن الإجراءات الآنفة الذكر لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، التي تمثل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كي تقوم هذه الدول، من خلال استخدام كامل سلطتها، بممارسة نفوذها من أجل ضمان إلغاء هذا القانون لمنع آثاره القانونية والأمنية السلبية التي تهدد الاستقرار في كوسوفو وميتوهيا وفي المنطقة.

(توقيع) إيفيتسا **داتشيتش**